الوثيقة التجميعية لمناقشات المنتدى الإقليمي لحوكمة الإنترنت في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2021

المقدمة

1. منتدى حوكمة الإنترنت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (والذي يُشار إليه اختصارًا بمنتدى APrIGF) لعام 2021 كان قد انعقد في صيغة تجمع ما بين المشاركة الافتراضية عن بُعد والحضور الشخصي في مكان فعالية المنتدى، والذي استضافته نيبال[1] في عاصمتها كاتماندو، وذلك بجانب موقعين محليين للمنتدى في الهند[2]. هذا وكان الموضوع الرئيسي لمنتدى APrIGF لعام 2021 قد تمحور حول الشعار "نحو شبكة إنترنت مُستدامة وتشمل الجميع ويمكن الوثوق بها". هذا الموضوع الجذري تضمن ثلاثة مسارات موضوعية رفيعة المستوى، ألا وهم: "الشمول والإدماج" و "الاستدامة" و "الثقة".

2. تم تصميم المسارات المواضيعية المتعلقة بمنتدى APrIGF لعام 2021 لتشمل مجموعة متنوعة من المواضيع الفرعية المختلفة في إطار كل مسار، حيث أن المسارات المواضيعية لعام 2021 تمثل تغييرًا جذريًا عن المواضيع السابقة التي احتوت عليها منتديات APrIGF في الماضي، والتي كانت مواضيع محددة أكثر ووصفية[3].

3. ولعل أهمية تبني المسارات المواضيعية عالية المستوى كانت لتمكين المناقشات المعنية بالقضايا ذات التأثير الواسع والعميق ذات الصلة بحوكمة الإنترنت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام مجتمع منتدى APrIGF لكي يتعرف على الطبيعة المتداخلة لقضايا حوكمة الإنترنت المتنوعة ودرجة تعقيدها، ولكي يعي ماهية هذه القضايا ويدرك أهميتها على صعيد السياسة العامة في كافة الاقتصادات في جميع أنحاء المنطقة. وعلى هذا، تبنى الفريق التوجيهي المُنظِّم لأصحاب المصلحة المتعددين (والمُشار إليهم اختصارًا بـMSG) نهجًا أكثر مرونة وأوسع تغطية من أجل تصميم برنامج APrIGF لعام 2021. استنادًا إلى ذلك، تم تشجيع القائمين على تنظيم جلسات منتدى APrIGF لعام 2021 والمشاركين بها على تناول المناقشات المعنية بالسياسات على نحوٍ مبدع وبطريقة متداخلة ومتعددة التخصصات المعرفية، وبأساليب من مختلف هذه التخصصات.

---

[1] https://aprigf.org.np

[2] مركزان محليان في الهند: أحدهما يقع في منطقة البنجاب بالهند، والآخر يقع في مدينة حيدر آباد
https://ap.rigf.asia/news/2021/aprigf-2021-local-hubs-2/

[3] الموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية المتعلقة بمنتدى APrIGF لعام 2021:
https://ap.rigf.asia/news/2021/overarching-theme-towards-an-inclusive-sustainable-and-trusted-Internet/

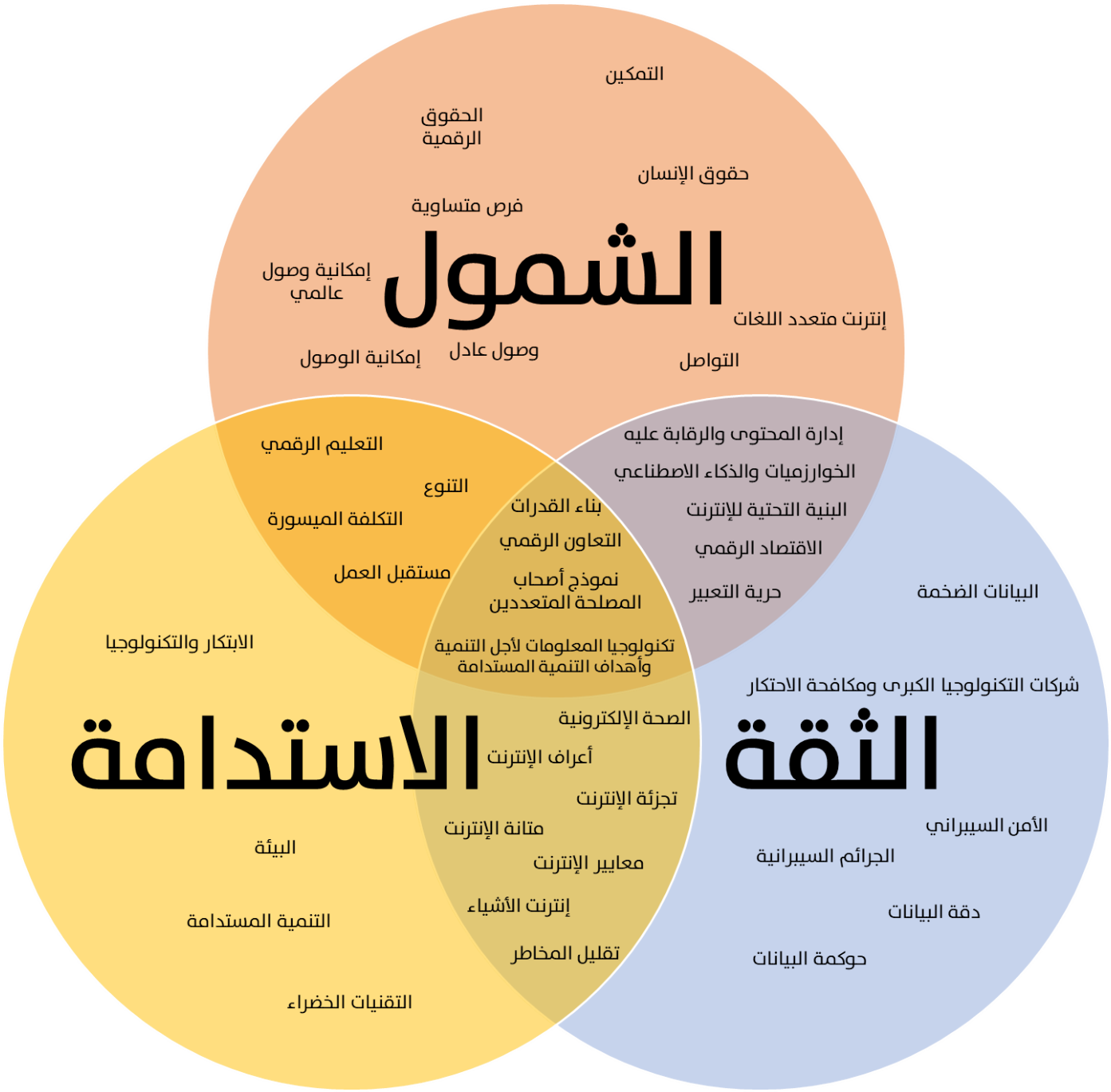

الشمول والإدماج

4. يعني مصطلح الشمول أن يتم إدماج الجميع بحيث لا يتخلف أية أحد عن الركب. ذلك حيث يُعد الشمول الرقمي قضية متعددة الأبعاد بطبيعتها، فهي تنطوي على أبعاد اجتماعية واقتصادية وقانونية وتكنولوجية، وكذلك قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، وذلك كله مجرد عينة من بين العديد من الأمور الأخرى.

5. وفي سياق حوكمة الإنترنت، يضطلع مسار الشمول والإدماج بدور محوري، حيث أنه يعني اتخاذ إجراءات لتسهيل إمكانية الوصول إلى الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليفه للجميع، وكذلك المساواة في الحصول على الاتصال بالإنترنت بين الجميع، ذلك فضلًا عن تعزيز الوعي وتطوير المهارات وتحسين الفرص للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بالطرق الأنسب لتلبية احتياجاتهم وتمثيل مصالحهم. الشمول أيضًا يعني مشاركة أصحاب المصلحة المتنوعين بشكل مؤثر، وخاصةً المجتمعات المهمشة والأقليات والمجتمعات التي تعاني

من نقص في الخدمات، وذلك بما يضمن الاستماع لأصوات الجميع بشكل متساوٍ في العمليات ذات أصحاب مصلحة متعددين، من وضع جداول الأعمال وصنع القرارات. ذلك حيث أن التنوع المتأصل والنطاق الجغرافي الواسع بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يمثلان تحديًا هائلاً لضمان الاتصال الرقمي للجميع، وكذلك الشمول الرقمي[4].

- يجب مراعاة تنوع الهوية الشخصية واحتياجات كل فرد في كل مجموعة مختلفة بداخل المجتمعات المتنوعة والمجموعات اللغوية العديدة، وكذلك في المناطق الريفية تمامًا مثل تلك الحضرية بقارة آسيا، كما يجب أيضًا مراعاة احتياجات الدول والولايات الجزرية المعزولة في محيطات المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، عند إعداد الخطط على المستويات الوطنية والإقليمية، يجب التفكر في المجموعة الواسعة من الحلول التكنولوجية المتاحة للتغلب على الفجوة الرقمية، وكذلك التأثيرات المتفاوتة لهذه الحلول في ظل النظم الاقتصادية المختلفة.

- لتمكين الشمول الرقمي الفعال، هناك حاجة إلى توفير إطار عمل شامل وتعاوني لإعداد الخطط ووضع السياسات[5]. يمكن لأصحاب المصلحة العمل معًا لتسهيل تطوير خطط متكاملة للبنية التحتية والخدمات على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية، وذلك بما يضمن دمج جميع الأطراف بحيث لا يتخلف أي أحد عن الركب، وبما يدعم إمكانية الوصول إلى خدمة إنترنت يمكن الاعتماد عليها وغير منقطعة وميسورة التكلفة.

- يمكن للحكومات العمل جنبًا إلى جنب مع مقدمي خدمات الإنترنت والقطاع الخاص لتوفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة للجميع، مما يُفعّل دور شراكات القطاع العام مع الخاص، ويؤدي إلى التنسيق الفعال بينهما.

- أما أنظمة الشبكات القائمة على المجتمع، فعلى الرغم من كونها مثيرة للجدل بين أصحاب المصلحة، إلا أنها يمكن أن توسع من رقعة مناطق تغطية الإنترنت.

- الفروق بين المناطق الريفية والحضرية تعني تحديات مختلفة لكل من نوعي المناطق في جميع البلدان. لذا، فالتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني يجب أن يشجع ويسهل التعاون بين جميع القطاعات على مستوى الدولة، ذلك كما أن التخطيط الإقليمي الاستراتيجي يمكن أن يساعد في تحقيق المساواة بين مستويات تقدم البلدان النامية وتلك المتقدمة، وذلك بالاعتماد على التعاون الذي تم تحقيقه على مستوى الدولة.

- الشراكة والتعاون ومشاركة المعرفة عبر الوسائط الرقمية بين المكتبات والمنظمات الأخرى من القطاعين العام والخاص وكذلك القطاع البشري، وأيضًا محو الأمية المعلوماتية بتلك القطاعات، هي كلها أمور ضرورية لتوسيع مدى الوصول الممكن وأيضًا تعميق فهم عالم المعلومات المتغير باستمرار.

- لتشجيع إجراء المحادثات حول قضايا حوكمة الإنترنت بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتي يمكن أن تؤدي لصنع السياسات، فإن الفعاليات التي تشبه APrIGF و yIGF يمكن أن تكون منصة صلبة على المستويين المحلي والإقليمي.

---

[4] تعزيز حرية الإنترنت في دول آسيا والمحيط الهادئ من خلال تطبيق مبادئ ومؤشرات الحقوق والانفتاحية وإمكانية الوصول للجميع ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لعالمية الإنترنت (وهي مجموعة مبادئ ومؤشرات معروفة اختصارًا بـROAM وتتبع لليونسكو).

[5] https://asiafoundation.org/wp-content/uploads/2021/09/Six-Stories-of-Resilience_Digital-Technologies-as-Drivers-of-Development-in-the-Covid-19-Era_9-30-21. pdf

زيادة الوعي بالمعلومات الرقمية والتعليم الإلكتروني

6. الإنترنت منصة لا غنى عنها لتقديم خدمات المكتبات والمعلومات. تلك المكتبات سواء كانت حضرية أو ريفية يتم تمويلها من المال العام، وذلك لتشمل جميع الفئات العمرية والهويات الجنسية والأعراق، وكذلك المقيمين الدائمين والمهاجرين وجميع قطاعات المجتمع عامةً، فالمكتبات هي مساحات آمنة للجميع، بما في ذلك المستخدمين الضعاف المعرضين للخطر من أفراد المجتمع. هذا وتقوم المكتبات بدعم مستخدميها في تطوير مهارات وقدرات مثل رفع الوعي الإعلامي لتحديد المعلومات الخاطئة/المضللة عبر الإنترنت وتجاهلها، كما أنها تدعمهم عن طريق نشر التعلم الإلكتروني وتشجيع استخدام الخدمات الإلكترونية، وأيضًا المساعدة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين من خلال تزويد الأفراد بمهارات الوعي الرقمي.[6] الخدمات التي تقدمها المكتبات بشكل عام تستجيب لاحتياجات المجتمعات التي تخدمها[7]، ففي جميع الحالات، يتم تقديم الخدمات باستخدام مرافق وتقنيات يمكن للمجتمعات المحلية الوصول إليها بشكل مادي ملموس في الأماكن التي يعيش بها الناس وباللغات التي يتحدثونها، بما في ذلك لغات الأقليات ولغات السكان الأصليين. فوق ذلك، فإن الخدمات المقدَمة تولي اهتمامًا خاصًا بمستوى الأمان الأساسي، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والشباب. هذا وتقوم خدمات المعلومات المقدمة بالتعاون مع النظام التعليمي بالتركيز على تطوير مهارات التقييم النقدي للمعلومات التي يتم تناولها عبر الإنترنت.

7. وباء كورونا العالمي سلط الضوء على الحاجة الماسة للتعليم الإلكتروني لكل من المعلمين والطلاب، حيث أن الفصول الدراسية الافتراضية وتوزيع المواد التعليمية عبر الإنترنت وتوفير البرامج والأدوات اللازمة، وغير ذلك من التدابير التكيفية أو المبتكرة كلها تتطلب بيئة قانونية ممكنة وداعمة. فقواعد حقوق النشر التي تعوق التعليم الإلكتروني، وغيره من خدمات المعلومات العامة الأخرى، يجب إصلاحها وموازنتها، وذلك لحماية الملكية الفكرية في إطار الاتجاه نحو تطوير دورات التدريب عبر الإنترنت، وأيضًا للاستجابة للاحتياجات بشكل عام. غير ذلك، التكلفة أيضًا هي عقبة كبرى أخرى في الطريق، حيث يجب أن يمتد التعليم الإلكتروني بسعر مناسب للأطفال والشباب في المجتمعات الريفية والنائية على وجه الخصوص، حيث تفتقر هذه المناطق إلى الخدمات وتعاني من نقص الموارد.

8. يتم تخصيص موارد عامة كبيرة للبرامج الحكومية التي تتبع نهجًا متكاملًا لإطلاق الخدمات الرقمية في جميع المجالات، بما في ذلك جمع وتقييم البيانات المتعلقة بالامتداد التقدمي لمستوى خدمات لاتصال. ففي حالة نيبال مثلًا، أشار المشاركون للنتائج الإيجابية لعدد من البرامج والمبادرات، مثل الدعم الممتاز الذي قدمته وزارة التعليم من خلال خطتها الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في للتعليم حتى عام 2017، وكذلك العمل الذي قام به برنامج نيبال تقرأ (READ Nepal) في جمع بيانات حول المكتبات العامة والمجتمعية وفي تعزيز زيادة الوعي الرقمي[8]. ذلك كما أشار مشاركو المؤتمر أيضًا إلى عدد برامج التدريب على الأمن الإلكتروني التي تقدمها أيزوك نيبال (ISOC Nepal) مع الإشادة بها، وكذلك المثل لغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تستهدف الأطفال والشباب، وأيضًا آبائهم.

9. برامج محو الأمية المعلوماتية الرقمية في أستراليا وسنغافورة ونيبال كلها، وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين هذه البلدان، تكشف عن وعي حاد باحتياجات المجتمع والإجراءات الفعالة التي يتم اتخاذها لتلبية

---

[6] ورشة العمل: بناء مهارات الوعي بالمعلومات الرقمية لتحقيق الثقة والرفاهية.

[7] ومن الأمثلة الموضحة على ذلك الخدمات المقدمة للمجتمعات الريفية النائية، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين في أستراليا، وأيضًا خدمات المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية في سنغافورة، وكذلك تلك المقدمة للمجتمعات في نيبال، وهي دولة نامية وغير ساحلية.

[8] ومع ذلك، لوحظ أن انتشار الإنترنت عبر الهاتف المحمول ونوعية مزودي الخدمة ليسا على درجة عالية كفاية من الجودة، وقد تم إبلاغ المؤتمر أن مكتبات نيبال العامة بحاجة إلى مزيد من التدريب وكذلك التنسيق بين موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموظفي المكتبات. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم إيجابي، حيث قدم برنامج نيبال تقرأ تدريبًا مجانيًا في المكتبات المجتمعية لنشر الوعي بالمعلومات الرقمية (أي عن استخدام الأجهزة والبرامج، وكذلك فهم كيفية إجراء تقييم نقدي لجودة المعلومات المقدمة من خلال استخدام تطبيقات الوسائط).

هذه الاحتياجات عند نقطة التقاء الخدمات التعليمية مع الخدمات المعلوماتية وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. ذلك حيث يمكن تحقيق التقدم من خلال هذه القطاعات الثلاثة التي تعمل بالتعاون مع السلطات الوطنية، وحيثما تكون الموارد الوطنية غير كافية، فإن التعاون مع الشركاء الخارجيين هو الحل.

10. دراسات حالة التعليم الإلكتروني في قيرغيزستان وكازاخستان[9] تنظر في الاستراتيجيات المتبعة في آسيا الوسطى للتعامل مع التحديات التي يفرضها وباء كوفيد-19 على قطاع التعليم، خاصة مع أطفال وشباب المجتمعات النائية والريفية. ذلك حيث أن بعض الحلول تبحث تقديم المواد التعليمية باللغات المحلية من خلال المكتبات الرقمية غير المتصلة بالإنترنت[10]. لكن هناك حاجة لبناء قدرات المعلمين وتوفير التدريب لهم (وكذلك الآباء في حالة الأطفال الأصغر سنًا) للتمكن من تزويد الطلاب بالدعم الكافي أثناء التعليم عبر الإنترنت والتعليم مختلط الوسائل. هذا ويعتبر نقص الأجهزة تحديًا شائعًا في المنطقة، ففي فيتنام مثلًا، تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 1.5 مليون طفل ليس لديهم ما يكفي من الأجهزة الرقمية والوصول لخدمات الاتصالات حتى يتمكنوا من الحصول على خدمات التعليم عبر الإنترنت. يمكن أن توفر الشراكات الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص حلولاً محتملة لسد الفجوة الرقمية وذلك من حيث الاتصال بالإنترنت وتوفير الأجهزة[11] والتدريب على المهارات المختلفة.

بناء القدرات وعمليات حوكمة الإنترنت

11. تسبب وباء كوفيد -19 أيضًا في تعطيل معظم مبادرات بناء القدرات بشكل كبير، حيث أن هناك تحديات هائلة يواجهها القادمون الجدد في الانضمام إلى عمليات حوكمة الإنترنت على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. لكن ائتلاف مدارس حوكمة الإنترنت (المعروفة بـSIGs)[12] توفر إحدى أكثر الوسائل فاعلية لتدريب المواهب الجديدة وجعلها تشارك بشكل فعال في إدارة وحوكمة الإنترنت.

12. لقد أصابت جائحة كورونا معظم مدارس حوكمة الإنترنت بشكل كبير. ففي حين أن بعض المدارس تكيفت مع طريقة التدريس المختلطة، مما أدى إلى جداول عمل مضغوطة وتفاعلات أقل بين المشاركين (وهو أمر مهم يجب وضعه في الاعتبار عند إنشاء مجتمعات الخريجين). إلا أن بعض المدارس تبنت وسائل مبتكرة للتغلب على بعض هذه التحديات، مثل تنظيم جلسات المقابلة والتعارف للزملاء وجلسات التوجيه المكثفة وأيضًا تنظيم محاضرات بين الجلسات لتغطية موضوعات محددة بشكل متعمق. غير ذلك كله، فقد شهد الوباء أيضًا إنشاء مدرسة افتراضية بالكامل لحوكمة الإنترنت تستهدف الجماهير العالمية.

13. بعض مدارس حوكمة الإنترنت التي استخدمت منهجيات تفاعلية على نطاق واسع (مثل محاكاة العمليات ذات أصحاب المصلحة المتعددين) قامت بإتباع منهجيات مختلفة بشكل إبداعي، بما في ذلك التكامل بشكل وثيق مع فعاليات حوكمة الإنترنت الملموسة.

14. لقد جعلت جائحة كورونا الإنترنت أداة لا غنى عنها لحياة الناس اليومية. لكن درجة اتساع وعمق استخدامات شبكة الإنترنت تتطلب مشاركة أكبر من قبل جميع أصحاب المصلحة في عملية حوكمة الإنترنت. لذلك، فإن دور مدارس حوكمة الإنترنت في عالم ما بعد وباء كورونا قد أصبح أكثر أهمية.

---

[9] ورشة العمل: مساعدة الأطفال على التعلم في ظل الجائحة
[10] مثل إيليم-بوكس (Ilimbox) في قيرغيزستان https://isoc.kg/ilimbox/
[11] أطلق رئيس وزراء فيتنام برنامج "توفير الاتصال بالإنترنت وأجهزة الكمبيوتر للطلاب" لتزويد الأطفال المحرومين بأجهزة الكمبيوتر، حيث يهدف البرنامج إلى دعم أكثر من مليون طالب بنهاية عام 2021
https://english.mic.gov.vn/Pages/TinTuc/148893/Poor-students-to-access-the-internet-thanks-to-special- programme.html
[12] ورشة العمل: تأثير الوباء العالمي على مدارس حوكمة الإنترنت

إدارة خطابات الكراهية والمحتوى المنشور عبر الإنترنت

15. خطابات الكراهية والمعلومات المضللة المنشورة عبر الإنترنت في جنوب آسيا وجنوب شرقها في تزايد مستمر. وعلى الرغم من أن المسألتين تمت مناقشتهما بشكل منفصل كمشكلتين منفصلتين، إلا أن خطابات الكراهية قد ظهرت بشكل متزايد في السنوات الأخيرة من خلال معلومات مضللة، حيث يعتمد محتوى هذه الخطابات على معلومات غير حقيقية أو يتضمن مزاعم كاذبة. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المعتمدة على السياق لمحتوى خطابات الكراهية جعلت من تمييزه عن غيره أمرًا صعبًا. وفي وسط الفجوات التشريعية وأوجه القصور في إدارة المحتوى من جانب المنصات الإلكترونية من حيث التصدي لدرجة تعقيد خطابات الكراهية عبر الإنترنت والمعلومات المضللة المنتشرة في المنطقة[13]، فإن إتباع نهج يبدأ من القاعدة الجاهيرية ثم يصل للقمة ويركز على المواطن قد أصبح أمرًا ضروريًا لتعزيز النقاش الصحي وتحسين جودة المحتوى عبر الإنترنت، هذا ويمكن أن يتم هذا النهج من خلال تكليف الخبراء البشريين بفحص الحقائق وتنويع مصادر تدفق الأخبار عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات ضرورية، إلا أنها لن تكون كافية لمواجهة خطابات الكراهية والمعلومات المضللة المنتشرة عبر الإنترنت، مع الأخذ في الاعتبار سرعة وحجم إنتاج وتوزيع تلك الخطابات والمعلومات. لذا، فمن المهم أن تشكل منظمات التحقق من الحقائق شراكات مع المنصات الإلكترونية والمؤسسات الإعلامية المحلية والوسطاء الآخرين ذوي الصلة، وذلك لتوسيع نطاق جهود تدقيق الحقائق. وبالإضافة إلى تعزيز الوعي الإعلامي والمعلوماتي، يجب إجراء المزيد من الأبحاث للجمع بين أساليب إدارة المحتوى اليدوية وتلك الآلية بشكل أفضل، وذلك لتحقيق أنظمة تبقي على دور الإنسان في حلقة إتخاذ القرار.

16. يُستخدم الذكاء الاصطناعي (المعروف اختصارًا بـAI) الآن على نطاق واسع من قبل جميع الحكومات للمراقبة، ومن قبل منصات الإنترنت لاكتشاف وتصنيف وإزالة المحتوى الضار عبر الإنترنت على نطاق واسع. ولكن من الناحية العملية، أنظمة الذكاء الاصطناعي تواجه تحديات منهجية وتقنية وأخلاقية خطيرة،[14] حيث أن الاعتبارات المتعلقة بكيفية تدريب هذه الأنظمة والخوارزميات بشكل أفضل لتحسين بيئة الإنترنت تشمل النظر في المؤشرات والقياسات لتحديد مدى نضج التكنولوجيا ولتحسين مساءلة الخوارزميات. لكي يصبح تعاون أصحاب المصلحة المتعددين مستدامًا وقادرًا على مواكبة الطبيعة المتطورة باستمرار لخطابات الكراهية عبر الإنترنت، يجب أن يكون ذلك التعاون متجذرًا في نهج يحترم الحقوق، وذلك حتى يدعم الجهود المبذولة على أرض الواقع لمنع العنف وحماية حرية التعبير وتعزيز التماسك المجتمعي بشكل ملحوظ.

17. فيما يتعلق بالمحتوى الضار على الإنترنت، أشار المشاركون إلى أن الحكومات تستخدم القانون الجنائي بشكل متزايد لتنظيم السلوك عبر الإنترنت، وأن هذا الاستخدام له آثار على حرية التعبير وإمكانية الوصول إلى الإنترنت، وخاصةً بالنسبة للمجتمعات المهمشة على أساس الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية ووضعهم كمهاجرين. وبالمثل على الناحية الأخرى، يتم النظر بشكل متزايد في القانون الجنائي لحماية المجتمعات المهمشة من خطابات الكراهية.[15] هذا وقد نظرت بعض دراسات الحالة الصادرة من نيبال وماليزيا وتايوان وسريلانكا في القوانين الحمائية حول أفعال العنف عبر الإنترنت القائمة على الجنس وحول حرية التعبير على الإنترنت، وأيضًا حول أساليب الرقابة على الإنترنت الغامضة التي يتم تنفيذها من قبل الحكومات وكذلك شركات منصات الإنترنت.

18. تم طرح سؤال حول كيفية قيام أيديولوجيات الاقتصاد الكلي واقتصاديات المنصات بتحديد القدرة على الوصول والتعبير وكذلك تجارب العنف على الإنترنت لكل من النساء والمثليين والمتحولين جنسيًا في آسيا

---

[13] ورشة العمل: نهج يركز على المواطن في التصدي لخطابات الكراهية بشكل يعيق سلطوية الدولة ورقابة منصات التكنولوجيا باستخدام الخوارزميات

[14] ورشة العمل: أكثر من مجرد كلمات (أو عوالم): هل يمكن للذكاء الاصطناعي مراقبة الأضرار الواقعة عبر الإنترنت بفعالية؟

[15] ورشة العمل: محادثات عابرة لحدود الأوطان حول استعادة حرية التعبير عبر الإنترنت

والمحيط الهادئ، كما تناول السؤال ماهية الاستراتيجيات التي تتجاوز القوانين والسياسات وإدارة المحتوى الذين يمكن أن يتم استخدامهم لاستعادة الإنترنت.

حقوق الإنسان ووباء كورونا

19. اتفق المشاركون على أن وباء كورونا قد شكل تحديًا أساسيًا للحكومات[16]، حيث أنهم بحاجة إلى التوفيق بين ضرورة استثمار موارد ضخمة بكفاءة لتقديم برامج الصحة العامة على نطاق واسع، مع الحاجة إلى احترام الديمقراطية والحق في الخصوصية.

20. تم أيضًا إبداء ملاحظة تفيد بأنه يمكن للحكومات وضع قيود مؤقتة على بعض حقوق الإنسان فيما يتعلق بتقنيات التتبع والتعقب، وذلك للسيطرة على جائحة كوفيد-19 وضمان الحق الأساسي في الصحة والحياة. بعض الحقوق مثل الخصوصية وحرية التنقل، على سبيل المثال لا الحصر، تأثرت بعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر وعلى الحركة ومتطلبات الحجر الصحي وإغلاق أماكن العمل والمدارس ومواقع النشاط الاقتصادي من بين أمور أخرى، حيث تم إسناد العديد من القرارات حول تطوير تطبيقات التعقب هذه إلى القطاع الخاص، مما يثير التساؤل حول دور القطاع الخاص في تطوير ضمانات حماية حقوق الخصوصية.

الاستدامة

21. لقد سهّل تطور الإنترنت وتطبيقاته تنمية الاقتصاد الرقمي وإحراز تقدم كبير في مجالات العلوم والزراعة والصحة والتعليم، ومن الهام استخدام هذه التطورات التكنولوجية لتسهيل المتطلبات الحالية، بالإضافة إلى مراعاة المتطلبات البيئية والبشرية والاجتماعية المستقبلية لأجل عالم مستدام. لذا، فإن حوكمة الإنترنت بصورة قوية وأخلاقية وديمقراطية ومستدامة ستعمل بدورها على جعل الإنترنت أكثر قدرة على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة واحترام حقوق جميع الأفراد. ذلك وتعد الاستدامة أمرًا بالغ الأهمية عند التخطيط على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية لتأثيرات الابتكارات التكنولوجية ونتائجها وآثارها العالمية. فمثلًا، الوعي بالأثر البيئي لمستويات الطلب المتزايدة على الكهرباء والأجهزة الإلكترونية التي تستخدم الإنترنت يمكن أن يدعم التحول المستدام الضروري لمجتمعاتنا.

22. ناقش المشاركون تأثير الإنترنت على البيئة، وما تم إنجازه حتى الآن للحد من هذا التأثير، واستمرارية ذلك التأثير، والدور الذي تلعبه التقنيات المرتبطة بالإنترنت للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الدور الذي يلعبه أصحاب المصلحة المختلفون في خلق عالم مستدام، وغير كل ذلك، السياسات الموضوعة لمعالجة الضرر الذي يلحق بالبيئة ولمنع المزيد من التدهور.

23. قدرة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على رصد تغير المناخ وتقليل بصمتنا الكربونية تجعل هدف الوصول إلى صافي صفري للانبعاثات أمرًا قابلاً للتحقيق.[17] يمكن أن يؤدي توفير الطاقة عن طريق الحوسبة السحابية إلى تعويض البصمة الكربونية لتوليد الكهرباء. ذلك كما أن تقنيات المراقبة عن بُعد التي يتيحها الإنترنت لأغراض الحفاظ على البيئة تعود أيضًا بفائدة كبيرة على البيئة. فوق ذلك، مزارع الطاقة الشمسية التي تم تأسيسها على الجزر الصغيرة المعزولة[18] لم تؤدي فقط إلى تحسين جودة الهواء في بيئات هذه الجزر دون الحاجة لاستخدام الوقود الأحفوري الخطير لتشغيل المولدات القديمة، ولكن مصدر الطاقة الجديد أيضًا

[16] ورشة العمل: تأثير تقنيات وباء كوفيد-19 على حقوق الإنسان ودور الشركات
[17] ورشة العمل: عصور حرجة: تأثير الرقمنة على التغير المناخي
[18] نفس المصدر السابق

سمح باستخدام التقنيات الخضراء بمجالات الصحة و التعليم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وذلك مع توليد طاقة أنظف وأقل تكلفة، مما يدعم المزيد من تقليل آثار تغير المناخ.

24. في إطار مناقشة تأثير الرقمنة على تغير المناخ، تم تقديم التوصيات التالية لكي يتاح تنفيذها من خلال السياسات واللوائح التي يمكن أن تضمن اقتصاد أخضر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ:

- رفع مستوى الوعي العام بشأن البصمات الكربونية وتغير المناخ
- التعاون بين الأمم في الحوار عن السياسات[19] لخلق اقتصاد أخضر معًا
- تطوير السياسات الخضراء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق استدامة الصناعة

استدامة البنية التحتية الأساسية للإنترنت

25. كتعليق أخير على الاستدامة، تم اعتبار المبادئ الكامنة وراء البنية التحتية الأساسية للإنترنت، وهي أهمية الأمن وإمكانية الاعتماد على الخدمة المقدمة والمرونة، وكذلك طبيعة البنية التحتية التي تتسم بالانفتاح وإمكانية التشغيل المتبادل هي السمات التقنية الرئيسية[20] التي أدت لنجاح الإنترنت، لذا، فإن هذه العوامل التقنية التي أدت لنجاح الإنترنت الحالي سوف تساعدنا بلا شك في تحديد ما إذا كان الإنترنت مناسبًا للأغراض المستقبلية.

الثقة

26. الثقة تتطلب تحقيق توازن جيد بين الأمن وحقوق وحريات الناس الأساسية، حيث يعد أمان الإنترنت واستقراره ومرونته أمورًا بالغة الأهمية لضمان استفادة المستخدمين من بيئة رقمية صحية، فالثقة بالإنترنت وبنيته التحتية يتم بناؤها من خلال التأكد من ضمان مصالح الناس وأمنهم، فضمان التنمية للجميع يتطلب نهجًا يتمحور حول الإنسان وقائمًا على حقوقه. لذا، يجب أن يعمل أصحاب المصلحة معًا بشكل جماعي لتوفير مساحة إلكترونية آمنة وجديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها، مما يسمح بالاستخدام العادل للإنترنت دون المساس بسلامة المستخدمين وأمن بياناتهم الشخصية وحقوقهم والاحترام المتبادل بينهم.

27. إلى جانب مخاوف الأمن السيبراني التقليدية، أصبح دور البيانات موضوعًا ملحًا بشكل متزايد عند مناقشة الثقة عبر الإنترنت، فقد أصبحت البيانات موردًا مهمًا للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا والتطبيقات التي تعتمد على البيانات. هذا وقد أدت حوادث تسرب البيانات واختراق الخصوصية في السنوات الأخيرة إلى انخفاض ثقة المستخدمين[21] في منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما أدى استخدام البيانات الشخصية وبيعها لأغراض تجارية إلى تعزيز الشعور بالخضوع للمراقبة، كما أن ذلك الاستخدام خاطر بثقة المستخدمين. لكن وعي المستخدمين بحقوقهم في معلوماتهم الشخصية وبياناتهم وخصوصيتهم في تزايد، مما يسمح بإجراء مناقشات أكثر استنارة. غير ذلك، فإن المستويات المحسنة من الأمن السيبراني والمتانة الإلكترونية وأدوات محو الأمية الرقمية الجيدة تساعد الأفراد على فهم ومعالجة المخاطر الرئيسية التي يواجهها المستخدمون الجدد وكذلك ذوي الخبرة عبر الإنترنت، مثل عمليات الاحتيال عبر الإنترنت وهجمات التصيد وسرقة الهوية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة ويجب على جميع أصحاب المصلحة العمل معًا لإيجاد الحلول وتحقيق التوازن والثقة.

---

[19] نفس المصدر السابق
[20] عرض حالة: العوامل التقنية لنجاح شبكة الإنترنت
[21] ورشة العمل: تحويل المراقبة لسلاح في ظل الجائحة السارية بجنوب شرق آسيا

28. قرارات صنع السياسات بكل أنحاء المنطقة يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الإنترنت وتسهم في نموه كعامل مساعد وقوة في اتجاه الخير لأجل مجتمعات واقتصادات دول آسيا والمحيط الهادئ. ولكن في الوقت نفسه، التدابير القانونية والتشريعية [22] يمكن أن يكون لها تأثير سلبي، حيث يمكن أن يؤدي تأثيرها التقني إلى الإخلال بتقنية أساسية يقوم عليها أمن الإنترنت وجميع مستخدميه، وهي التشفير. كما يمكن أن تتيح تلك التدابير فرصًا لإخضاع الجميع للمراقبة وجمع البيانات على نطاق أوسع، وكذلك لحدوث المزيد من الهجمات الإلكترونية القوية والتسبب في المزيد من الاعتداء عبر الإنترنت.

29. كل هذه الأمور تحدث في ظل الاعتماد المتزايد باستمرار لدول آسيا والمحيط الهادئ على خدمات الإنترنت لتقديم الخدمات الحكومية والاستجابة لاحتياجات المواطنين، وذلك لتمكين الشركات من الوصول إلى عملائهم وأسواقهم، وأيضًا بشكل عام كشريان للحياة في ظل عالم تشكل جائحة كورونا المستمرة تفاصيله بشكل متزايد. لذا، فمن الهام أن نناقش ماهية أدوار الحكومات والشركات العاملة بالصناعة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، وكذلك مسؤوليات كل منهم في الحفاظ على ثقة المجتمع في عملية حوكمة الإنترنت.

30. رغم أن المشاكل والتحديات التي تستحث العمل على هذه السياسات هي أمور هامة، إلا أنها أيضًا مشاكل مجتمعية كبيرة وقديمة يسبق تواجدها الإنترنت نفسه. على أي حال، هناك عدة أمثلة من جميع أنحاء المنطقة حيث تتطور السياسات ذات الصلة، بما في ذلك سياسات مسؤوليات الوسطاء، وسياسات التشفير بين الطرفيات وأيضًا سياسات خطابات الكراهية عبر الإنترنت.

مسؤولية الوسطاء

31. هناك حاجة للتوصل لدرجة متزنة من حرية الرأي والتعبير في ضوء أعمال العنف والأضرار الناجمة عن التصرفات التي يقوم بها البعض من خلال المنصات الوسيطة، وقد أدت هذه الحاجة إلى إطلاق مجموعة من الإجراءات في جميع أنحاء المنطقة. فمع قيام الهند وماليزيا وإندونيسيا وغيرهم من دول المنطقة باستكشاف اللوائح والتشريعات التي يمكن تطبيقها في هذا المجال، ما هي التحديات التي ستواجه تنفيذ مبادئ مسؤولية المنصات الوسيطة[23] في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وما هي والتوصيات الملموسة للتنفيذ؟ لقد اتجهت بعض الدول بقوة ناحية التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بتصنيف الأخبار المزيفة وإزالتها، وذلك بغرض التأكد من حماية أمن المواطنين، وأيضًا المحافظة على مسؤولية الوسطاء من مساحات التعبير عن الرأي عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي الرئيسية. لكن هذا النهج أثار بعض المخاوف حول حرية التعبير، حيث أثار بعض الناس مسئلة وجود احتياج لتطوير أطر عمل شاملة تعترف بطبيعة منصات التواصل الاجتماعي العابرة للحدود وتقوم بمعالجة المشكلة بطريقة متوازنة وشاملة.

التشفير

32. التطورات الأخيرة المتعلقة بسدال تشفير ما بين الطرفيات (المعروف اختصارًا بـE2E) في دول آسيا والمحيط الهادئ[24] تشمل تعديلات بقانون أسترالي اسمه قانون الاتصالات والتشريعات الأخرى (معروف اختصارًا بـTOLA)، وكذلك قواعد تكنولوجيا المعلومات الهندية لعام 2021 (والمسماة إرشادات المنصات الوسيطة وقواعد سلوكيات الوسائط الرقمية)، وأيضًا مشكلات التشفير المتعلقة بتقييم وإدارة الأمن السيبراني (المعروفين بـCSAM). ومع كل ما سبق، فإن درجة تعقيد السدال القائم حول التشفير تستدعي المزيد من المداولات والتفكر في ما إذا كانت المبادرات التي تم بدئها حتى الآن تعتبر كافية، حيث أنه يلزم القيام بالمزيد

[22] عرض حالة: هل يمكن لنا الثقة بالإنترنت إلى الأبد؟ – موضوع موقع القرصنة عن "مانجا" وحرية التعبير في اليابان.
[23] ورشة العمل: لا تقتل الرسول. مبادئ مسؤولية المنصات الوسيطة واقعة تحت التهديد
[24] ورشة العمل: فك تشفير الجدال السائر حول التشفير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

لكي يتم رفع مستوى وعي المشرعين والمواطنين بمجال التشفير، وذلك لضمان أن المناقشة العامة حول الأمر تجري بثراء وللتأكد من اتخاذ قرارات مستنيرة. هذا كله مع العلم أن تبسيط السدال الجاري حول التشفير وجعله غير حصري فقط للتقنيين وغير معقد وسهل التناول للشخص العادي سوف يساهم بشكل كبير في حماية مجال تشفير ما بين الطرفيات في دول آسيا والمحيط الهادئ، كما أن التفاعل الوتيد مع القطاعات والأفراد الأكثر تأثرًا، كقطاعات التمويل والمصارف والصحافة، سوف يضمن إمكانية تحقيق تقدم ذا معنى أكثر. ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن تقنية التشفير تتميز بمجموعة واسعة من التطبيقات، لذا فأي نقاش حول زيادة استخدام التشفير أو الحفاظ على مستواه الحالي أو تقييده يجب أن يتم تناوله في ظل السياق الإقليمي الأوسع للمنطقة، بما في ذلك الجهود المبذولة لزيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت وكذلك أمان شبكة الإنترنت وثقة الجمهور فيها.

أمان عمليات التوجيه

33. شبكة الإنترنت تلعب دورًا أساسيًا في غالبية المجتمعات حول العالم، فبدءًا من قطاع الخدمات المصرفية وحتى التعليم والصحة والخدمات اللوجستية، تعتمد تقريبًا كل القطاعات على التطبيقات والخدمات القائمة على الإنترنت لكي تعمل بشكل سليم. لذا، فإن طبيعة الشبكات شديدة الترابط داخليًا تعني أن الكثير من الحلول لا تعمل بشكل صحيح إلا عند قيام الشبكات الأخرى بالوصول إلى نفس المستوى من التحسينات؛ وإن أردنا اختيار مجال واحد حيث تنطبق صحة ذلك الأمر لأبعد مدى، فلن يقع اختيارنا إلا على مجال أمان عمليات التوجيه، حيث أن أمان عمليات التوجيه بطبيعته يتطلب إجراءات جماعية لإحداث تغيير حقيقي ذا معنى. لذا، لكي يفهم صانعو السياسات أفضل ممارسات القياسات التقنية ويتفاعلوا معها[25]، وهو الأمر الضروري للتصدي للتحديات التقنية والتهديدات الأمنية، يلزم على صانعو السياسات العمل مع مشغلي الشبكات والبنى التحتية، وكذلك وكالات حماية البنى التحتية شديدة الأهمية، وأيضًا هيئات المعايير، وغيرهم الكثير، وذلك بغرض تحسين أمان عمليات التوجيه على مستوى العالم، مع الحفاظ أيضًا على الجوانب الحيوية للنظام التي كانت ولا تظل السبب وراء كون شبكة الإنترنت مفتوحة وعالمية.[26]

البيانات

34. لقد لعبت كلًا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت دورًا هامًا في الوقاية من الجوائح والاستجابة لها، فضلاً عن دورهما الإيجابي في تمكين الناس من البقاء على درجة من التواصل الاجتماعي أثناء التباعد الاجتماعي، ولكن في الوقت نفسه، عند استجابة العديد من الحكومات لوباء كوفيد-19، قامت تلك الحكومات بتنفيذ تدابير مراقبة جديدة، بما يشمل التطبيقات وقواعد البيانات المتطفلة على الخصوصية التي تعمل على تعقب المعارف لتتبع انتشار الوباء، وكذلك السياسات التي تؤدي إلى توسيع نطاق المراقبة.[27] وعلى الرغم من أن هذه التدابير مفترض أن تكون مؤقتة وأنها اتُخذت أثناء حالة الطوارئ الوبائية فقط، إلا أن هناك مخاوف مشروعة من أنها قد تصبح تدابير دائمة، مما سوف يسهل التمحور الوظيفي لغرضها الأصلي، حيث سيتم توسيع ذلك الغرض تدريجيًا ليشمل مراقبة الجمهور والدعم بأعمال الشرطة على المدى الطويل. فوق ذلك، مع البدء في إلزام التسجيل في قواعد البيانات المركزية لكي يتمكن الأفراد من الحصول على الخدمات العامة، وكذلك مع إلزام الشركات بتقديم نسخة من سجل التطعيم الرقمي لكل من مستخدمي خدماتها، فإن مخاطر التمييز القائم على البيانات وانتهاك الخصوصية سوف تتزايد. غير ذلك، فقد وقعت العديد من حالات اختراق البيانات المتعلقة بوباء كورونا في المنطقة، مما يشير إلى المخاطر الأمنية الناجمة عن وجود قدر ضخم من البيانات الحساسة بشكل مركزي في قواعد البيانات الحكومية. بناءًا على ذلك، فإن

---

[25] ورشة العمل: مبادرة القواعد المتفق عليها من كافة الأطراف لأمان عمليات التوجيه (المعروفة بـ MANRS) من أجل مساعدة واضعي السياسات برفع مستوى أمن عمليات التوجيه على مستوى العالم

[26] المرجع نفسه

[27] ورشة العمل: تحويل المراقبة لسلاح في ظل الجائحة السارية بجنوب شرق آسيا

تجنب تطبيع المراقبة لفترة ما بعد انقضاء الجائحة والتأكد من عدم استخدامها كسلاح يستوجب أن تتضمن تدابير المراقبة التي يتم استحداثها في حالات الطوارئ، بما يشمل السياسات والأدوات التكنولوجية المستحدثة، أحكامًا محددة المدة توضح متى وكيف سيتم سحب هذه التدابير، وأيضًا كيف سيتم حذف أو تخزين البيانات التي تم جمعها. أما في حالة عدم وجود نظام قوي لحماية البيانات في أحد الدول، يجب على حكومة تلك الدولة التأكد من أن تكنولوجيات إدارة البيانات يتم تصميمها بما يتوافق مع بروتوكولات الحفاظ على الخصوصية، وكذلك التأكد من تقييم تأثير حماية البيانات بانتظام.

التطورات التنظيمية والنمو الاقتصادي الشامل

35. التشريعات التي تم تطويرها حول القوانين والتطورات التنظيمية[28] في آسيا ساهمت بشكل كبير في تشكيل تجربة حقوق المواطنين الرقمية، كما أنها أثرت على البنية التحتية لشبكة الإنترنت وكذلك تصميمه التقني وتجربة استخدامه.[29] إن السلطة القضائية المستنيرة التي تعمل على سن قوانين مبنية على المبادئ وعلى إمكانية التوقع بتلك القوانين هي سلطة تساهم بشكل كبير بفضل يقظتها في الحفاظ على حقوق الأفراد في بناء شبكة إنترنت تتسم بالشمول وإدماج الجميع والاستدامة وتحترم الحقوق ويمكن الوثوق بها.

36. منصات الإنترنت توفر خصومات كثيرة في التكاليف وزيادات في الكفاءة وكذلك خلق قيمة بطرق عديدة يمكن الاستفادة منها لتحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية الإيجابية، بدءًا من النمو الاقتصادي الشامل للجميع وحتى تحسين صحة ورفاهية السكان المهمشين وتمكين المرأة.[30] ولكن على الناحية الأخرى، استخدام الإنترنت قد يكون له آثار ضارة في حالة إساءة أو الإفراط في استخدامه. لذا، فإن امتلاك القدرة على مناقشة مخاطر صحة الفرد الرقمية يجب أن تكون جزءًا من عملية رفع وعي المستخدم للحفاظ على ثقة الإنترنت. ومع ذلك بشكل عام، لقد أثبت الإنترنت أنه دافع في اتجاه الخير: فلقد قام بتمكين كلًا من المجتمع والأفراد خلال الوباء العالمي، كما أنه زاد من صلابة ومرونة المجتمعات الصغيرة من حيث قدرتهم على التخطيط والإعداد والتواصل ودعم بعضهم البعض.

[28] https://www.apc.org/en/pubs/jurisprudence-shaping-digital-rights-south-asia
[29] ورشة العمل: قواعد الإنترنت: التطورات القضائية والتنظيمية تلقي بتأثيرها على الحقوق الرقمية بدول آسيا
[30] ورشة العمل: نمو يشمل الجميع ويقوده الاتجاه الرقمي في عصر وباء كورونا

الملحق الأول

منصة التعليقات العامة - https://comment.aprigf.asia/

جدول التعليقات العامة - https://igf.asia/syndocmatrix2021

الملحق الثاني

لجنة الصياغة

الرؤساء المشاركون:
بريندا داش
تشيري لاكا-غالي*

الأعضاء:
كليه أيكن*
ألين پي أليكس
جويس تشين*
أمريتا تشود-هري*
ديبورا إيرين كريستين
غاياتري خانض-هاداي*
ساميك خاريل
فيو تيري لوين
إم-إتش ماسوم
وينستون روبرتس*
سانتوش سيجيل

الأمانة العامة:
جينيفر تشانغ

*عضو عائد بلجنة الصياغة من السنة (السنوات) السابقة